مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر هيكل رأس المال على صافي الربح للمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية
اسم الكاتب: د. سمير شرف، محمد جوريه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5672
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر هيكل رأس المال على صافي الربح للمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتور سمير شرف*

محمد جوريه**

(تاريخ الإيداع 21 / 6 / 2021. قُبِل للنشر في 6 / 9 / 2021)

□ ملخّص □

إنّ الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل يساعد المصارف في تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى من خلال الوصول إلى التركيبة المثلى لرأس المال التي يتوازن عندها العائد والمخاطرة مما ينعكس على تحقيق أهداف المصرف في تعظيم الأرباح إلى حدها الأقصى

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر هيكل رأس المال على صافي الربح في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية(باستثناء المصارف الإسلامية، بسبب اعتمادها على أحكام الشريعة الإسلامية ، وليس وفقاً للأسس المصرفية التقليدية)، من خلال القيام بتحليل إحصائي باستخدام برنامج SPSS لبيان أثر هيكل التمويل الداخلي(حقوق الملكية) على صافي الربح من جهة، وأثر هيكل التمويل الخارجي (الديون) على صافي الربح من جهة ثانية، وقد تضمن مجتمع الدراسة 11 مصرف، وتراوحت سنوات الدراسة بين 9-11 سنة، وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط بين التمويل الداخلي وصافي الربح في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما ظهر وجود تأثير للتمويل الخارجي على صافي الربح، وأوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على التمويل الداخلي (حقوق الملكية) كمصدر رئيسي من مصادر التمويل لأن ذلك يؤدي إلى تحسين صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال الأمثل –حقوق الملكية– نسبة المديونية– صافي الربح.

* أستاذ مساعد– قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
SamerSharaf@gmail.com

** طالب ماجستير – قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
Mohamed.Jourieh@gmail.com

The Impact Of The Capital Structure On The Net Profit Of The Traditional Private Banks Listed On The Damascus Stock Exchange

Dr.Samer Sharaf*
Mohamed Jourieh**

(Received 21 / 6 / 2021. Accepted 6 / 9 / 2021)

□ ABSTRACT □

Reaching an optimal capital structure helps financial institutions reduce costs to a minimum by reaching the optimal capital combination in which risk and return are balanced, which is reflected in achieving the institution's objectives in maximizing profits.

This research aims to study the effect of the capital structure on net profit in the traditional private banks operating in Syria (with the exception of Islamic banks, because of its reliance on the provisions of Islamic Sharia, and not according to the traditional banking foundations),by conducting a statistical analysis using the SPSS program to show the effect of the internal financing structure (property rights) on the net profit on the one hand, and the effect of the structure of internal financing on the one hand. External financing (debts) on the net profit on the other hand

The study population included 11 banks, and the years of study ranged between 9-11 years, and the study concluded that there is a direct correlation between internal financing and the net profit of the traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange, as well as The impact of external financing on net profit was found, The study recommended the necessity of relying on internal financing (equity) as a major source of financing, as this would improve the net profit of the traditional banks listed on the Damascus Stock Exchange.

Key words: Optimum Capital Structure - Equity - Debt ratio - Net Profit.

* **Associate Professor - Finance And Banking Science Economics Faculty Of The Tishreen University**
** **Postgraduate Student, Department Of Finance And Banking Science, Faculty Of Economic, University Of Tishreen, Lattakia, Syria**

مقدمة:

الهدف الأساسي للتحليل المالي هو تحديد التركيبة المثلى لرأس المال، والتي تسهم بتحقيق العائد الأعلى للمنشأة، من خلال الوصول إلى مزيج متكامل من التمويل بما يخفّض التكاليف والمخاطر المحتملة من جهة ويعظّم أرباح المنشأة من جهة أخرى.

فقرار تحديد مصادر تمويل رأس مال المنشأة (داخلية- خارجية) يحدد أولويات أية إدارة مالية للمنشآت سواء في الحفاظ على عائد أقل، وتخفيض المخاطر المرتبطة بالحصول على تمويل خارجي، أم زيادة العوائد المرتبطة بالحصول على تمويل خارجي والاستفادة من الوفورات الضريبية المرافقة لاستخدام القروض في التمويل، وإمكانيّة زيادة المخاطر المرافقة للتمويل الخارجي، وبالتالي المفاضلة بين العائد والمخاطر المتوقعة المرافقة لتحديد هيكل رأس مال المنشأة.

الدراسات السابقة:

1-الدراسات باللغة العربية

- دراسة(نفلة، 2012) بعنوان: التركيب الهيكلي لرأس المال وأثره على ربحية السهم

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى بيان محددات هيكل رأس المال للمصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والوصول إلى معرفة فيما إذا كان هنالك علاقة ما بين هيكل رأس المال وربحية الشركة أم لا. تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، والتي شملت عينة من الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة(2006-2010)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أنه كلما زاد حجم حقوق الملكية في المصرف كلما زادت قدرته على الوفاء بالتزاماته، كما تبيّن أنه رغم تفاوت نسب نمو الأصول إلا أن جميع المصارف قد زادت من حجم أصولها خلال فترة الدراسة سواء مولت هذه الاستثمارات من مصادر التمويل الداخلية أم الخارجية وأشارت الباحثة إلى أنّ مقارنة ربحية السهم العادي بالمخاطرة التي تتعرض لها هذه الربحية هو حجر الأساس في العملية التفاضلية بين هياكل رأس المال البديلة كما تتعرض المنشأة إلى مخاطر بسبب الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) في التركيبة الهيكلية لرأس المال ، فكلما زادت نسبة الأموال المقترضة إلى إجمالي الأموال المستخدمة في الاستثمار كلما زادت المخاطر المالية.

- دراسة (بعيوات، 2020) بعنوان: هيكل رأس المال وتأثيره على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على هيكل رأس المال وأثره على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2011-2017)، واعتمدت الدراسة على البيانات المالية المنشورة في موقع بورصة فلسطين لعينة الدراسة البالغ عددها(27)، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على نموذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، واظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين نسبة الديون إلى حقوق الملكية والأداء المالي مقاساً بمعدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم، كما اظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين هيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي الديون لإجمالي الأصول ونسبة الديون طويلة الأجل لإجمالي الأصول والأداء المالي.

- دراسة(عيسى؛ خالد، 2020) بعنوان: أثر هيكل الملكية ومجلس الإدارة على نصيب السهم من الارباح الموزعة دراسة حالة شركات مؤشر بورصة تداول المملكة السعودية خلال 2019-2020

هدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر هيكل الملكية ومجلس الإدارة على نصيب السهم من الأرباح الموزعة للشركات المكونة لمؤشر بورصة تداول بالمملكة العربية السعودية، ومن أجل تحقيق اهداف الدراسة تم الاعتماد على البيانات المالية المنشورة للشركات لعينة عشوائية مكونة من (20) شركة، وكانت سنوات الدراسة للفترة الممتدة من(2012-2020) استخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية (SPSS) ونموذج الخطي المتعدد لدراسة مدى إمكانية تحديد نصيب السهم من الارباح الموزعة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لمتغيرات هيكل الملكية ومجلس الإدارة على نصيب السهم من الأرباح، حيث أثبتت الدراسة الميدانية أن لملكية أعضاء مجلس الإدارة أثر على نصيب السهم من الأرباح الموزعة، كما أثبتت الدراسة أيضا أن نصيب السهم من التوزيعات السابقة له أثر على نصيب السهم من التوزيعات الحالية، وهذه النتائج تتوافق مع نظرية الإشارة، نظرية الوكالة ونظرية الترتيب السلمي.

2-الدراسات الأجنبية

- دراسة (Gill, et al., 2011)

"The Effect of Capital Structure on Profitability: Evidence from the United States".

أثر هيكل رأس المال على الربحية : أدلة من الولايات المتحدة الأمريكية

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الهيكل التمويل على الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من (272) شركة أمريكية مسجلة في سوق نيويورك للأوراق المالية للفترة الممتدة من عام (2005-2007)، استخدمت الدراسة نماذج تحليل الانحدار ومعامل الارتباط لتقدير العلاقة بين الربحية (العائد على حقوق الملكية) وهيكل رأس المال.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الربحية، وأن هناك علاقة بين مجموع الديون إلى إجمالي الأصول والربحية في صناعة الخدمات، ووجود علاقة إيجابية بين الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل والربحية.

مشكلة البحث:

يعد هدف تعظيم أرباح المنشأة من أهم الأهداف التي تسعى المصارف إلى تحقيقه، وتظهر مشكلة الدراسة في وجود مجموعة من العناصر تحول دون تمكن المصارف التقليدية السورية في الحصول على تمويل يسهم في زيادة أرباحها. بالتالي يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

هل هناك أثر لهيكل رأس المال للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على صافي الربح لهذه المصارف؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

أ. هل هناك أثر للتمويل الداخلي (حقوق الملكية) لرأس مال المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

ب. هل هناك أثر للتمويل الخارجي (الدين) لرأس مال المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية نظرية: تأتي أهمية هذا البحث من أهمية دراسة هيكل رأس المال وأثره على صافي الربح في المصارف التقليدية الخاصة العاملة في سورية، وذلك بهدف دراسة تأثير كل من التمويل الداخلي والتمويل الخارجي على صافي الربح والتي تسعى المصارف عينة الدراسة إلى الوصول مزيج تمويلي يحقق لها صافي ربح مرتفع مع الحفاظ على نسبة مخاطرة قليلة.

أهمية عملية: وتكمن أهمية الدراسة في مساعدة الإدارة لاتخاذ قرارات التمويل سواء التمويل الداخلي أو التمويل الخارجي والتي من المتوقع أن تسهم في توضيح أثر هيكل رأس المال، بما فيه من مخاطرة مالية على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وهذا يساعد إدارات المصارف في الموازنة بين حقوق الملكية والديون لتمويل أعمالهم، وتعظيم أرباح المصارف، مما ينعكس أثره على تنمية الاقتصاد السوري. كما سيستفيد المستثمرين والمقرضين من نتائج هذه الدراسة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية، بالشكل الذي يحقق أقل المخاطر المالية وأكبر عائد ممكن.

أهداف البحث:

يهدف الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد أثر التمويل الداخلي لرأس مال المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على صافي الربح.
2. الوقوف على أثر التمويل الخارجي لرأس مال المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية على صافي الربح لهذه المصارف.

6. نموذج البحث وفرضياته:

يركز البحث على دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (هيكل رأس المال) والمتمثل بالتمويل الداخلي (حقوق الملكية) والتمويل الخارجي(الديون) والمتغير التابع المتمثل بصافي الربح، وبالتالي فإنّ فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر معنوي للتمويل الداخلي (حقوق الملكية) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر معنوي للتمويل الخارجي (الدين) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة من خلال الرجوع الى المصادر والدوريات التي تناولت المفاهيم والعناصر التي تضمنتها الدراسة، كما تمّ الاعتماد على أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Spss25، وبرنامج EViews 10

حدود البحث:

- الحدود الزمنية: 2006-2018.
- الحدود المكانية: سوق دمشق للأوراق المالية.

الإطار النظري للبحث:

يختلف الهيكل التمويلي من مصرف لأخر وفي ذات المصرف من حين لآخر باختلاف محددات واعتبارات اتخاذ القرار التمويلي سواء في البيئة الداخلية للمصرف أم الخارجها، حيث يعتبر القرار التمويلي وتحديد هيكل رأس المال الأمثل من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، والهادفة إلى تعظيم القيمة السوقية للمصرف وزيادة ربحيته، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف المرتبطة بالتمويل، وتختلف مصادر التمويل المتاحة لأية مصرف بين ممتلكة و/أو مقترضة (اسماعيل، 2016)، فالبحث عن مصادر التمويل المناسبة واختيار أنسبها من المهمات البالغة التعقيد والتي يتوجب على الإدارة المالية اتخاذها بما يساهم بتحقيق التوازن الأمثل بين ربحية المصرف وسيولته(الشواورة، 2013).

- **مفهوم هيكل رأس المال:**

يؤثر هيكل رأس المال على أداء المصارف وربحيتها من خلال تأثير نسبة الرفع المالي على ربحية المصارف، حيث أنّ زيادة نسبة الرفع المالي تحسن من الربحية على اعتبار أن الفرق بين كلفة الإقراض أقل من مردود الاستثمار، أو أنّ في فترات انخفاض التضخم يتم الوفاء بأموال قوتها الشرائية أفضل من القوة الشرائية للأموال المقترضة، كما أنّ اختيار هيكل رأس المال المناسب يجب أن يوازن بين تعظيم الأرباح والحفاظ على الاستمرارية، وهي من أهم أهداف الشركات(بعيوات،2020)

يعكس هيكل رأس المال مصادر تمويل المنشأة، وتختلف التكاليف المرتبطة باستخدام كل مصدر من مصادر التمويل، فاستخدام مصادر التمويل الداخلية (رأس مال الشركة) وهو يمثل حقوق الملكية حيث لا يترتب على استخدامه مخاطرة لكن يتوقع المساهمون الحصول على أرباح أعلى، بينما إذا كان مصدر التمويل خارجي(الدين) فإنّ التكلفة المرتبطة تمثل الفائدة، والمخاطر المرتبطة بالاستدانة (الربيعي؛ العطوي، 2017).

ويعرّف هيكل رأس المال بحسب (محمد، 2016) بأنه التمويل الدائم الذي يتكوّن من التمويل الممتلك(رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة)، والمقترض طويل الأجل، وبحسب(بعيوات، 2020) فهو أيضاً يمثل التمويل الدائم للمصرف والذي يتكون من الأصول طويلة الأجل مثل السندات وحقوق الملكية مثل الأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة التي يستخدمها المصرف لتمويل رأس مالها، أما الهيكل المالي يمثل تشكيلة المصادر التي حصل منها المصرف على أموال بهدف تمويل موجوداته واستثماراته(بعيوات، 2020)

ويرى الباحث أنّ اختيار هيكل رأس المال يمثل الوصول إلى المزيج التمويلي من المصادر الداخلية (حقوق الملكية) و/أو الخارجية(الديون) المحدد بناء على أولويات صنّاع السياسة التمويلية لأية مصرف في الحصول على النتائج المرغوبة وذلك بالمفاضلة ما بين العائد المتوقع والتكلفة المرتبطة باتخاذ القرار التمويلي.

و**هيكل رأس المال الأمثل:** هو الهيكل التمويلي الانسب الذي يحقق أقل تكلفة وأقل مخاطرة وأعلى عائد، يمثل ذلك المزيج من القروض وحقوق الملكية الذي يترتب عليه إحداث التوازن بين العائد ولمخاطرة بطريقة تؤدي إلى رفع القيمة السوقية للسهم (حنفي، 2002)، ويهدف تحديد الهيكل التمويل الأمثل تحديد التركيبة المثلى لرأس المال، والتي تساهم بتخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى.

ويتم تحديد هيكل رأس المال الأمثل من خلال محاولة الوصول إلى نقطة التوازن بين المخاطرة والعائد، فاستخدام المزيد من القروض يزيد المخاطر التي يتعرض لها حملة الأسهم، ومع ذلك فإنّ استخدام مزيد من الديون يرافقه زيادة لمعدل العائد على حقوق الملكية، كما أنّ المخاطرة المرتفعة تقلل أسعار الأسهم لكن في نفس الوقت العائد المتوقع للأسهم يزيد من أسعارها (Brigham;Ehrhart,2000).

بناءً عليه يتطلب اتخاذ القرار التمويلي الأمثل المفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة بما يساهم بتحقيق أهداف المصرف وفق أولويات إدارته المالية.

- **مكونات هيكل رأس المال:**

إنّ هيكل رأس المال الذي يحصل عليه المصرف من أجل تسيير عملياته اليومية الحالية والمستقبلية ينشأ إما من التمويل المقترض أو من التمويل الممتلك أو من كليهما معاً، وبمعايير متفاوتة تعتمد على مجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر في هيكل رأس مال المصرف، وهو يشكل مجموعة من مصادر التمويل طويلة الأجل كالقروض والاسهم العادية والأرباح المحتجزة، والأسهم الممتازة وتكون على شكل نسب من حقوق الملكية والقروض، ويبتعد هيكل رأس المال عن مصادر التمويل قصيرة الأجل، لأن هيكل رأس المال جزء من الهيكل المالي لأية مصرف، ويمكن تصنيف مصادر تمويل هيكل رأس المال إلى داخلي ممتلك (أرباح محتجزة،، وخارجي مقترض (إصدار الأسهم، الإقتراض) (سلطان؛ فارس، تاريخ غير محدد).

- **النظريات المرتبطة بهيكل رأس المال:**

ظهرت العديد من النظريات التي هدفت لتفسير طبيعة وأثر اختيار هيكل التمويل، وبدأت هذه النظريات من طروحات (Miller;Modigliani,1958) كأساس للفكر الحديث وانطلاقاً من فكرة عدم وجود علاقة بين هيكل رأس المال وقيمة المصرف، ومن انّ قرار تشكيل مصادر التمويل مستقل عن الأداء والذي يعتمد بدوره على قرار الاستثمار، هذه الافتراضات غير الواقعية دفعت الباحثين إلى انتقاد هذه النظرية، والبحث في هذه الأفكار، ومن ثمّ تمّ توجيه العديد من الانتقادات لهما، مما دفع الباحثين عام 1963 لتقديم تعديلات على هذه النظرية وطرح فكرة أنّ الديون تساهم بالحصول لى مزايا ضريبية، وأنّ أداء المصرف وقيمته هي دالة متزايدة مع القروض بفض المزايا الضريبية (Martis,2013)، ومن ثمّ ظهرت **نظرية التبادل** في ظل التوان بين السيولة والربحية ، والتي بيّنت أنّ المصارف تبحث عن هيكل تمويل أمثل من خلال المبادلة بين منافع الديون(الوفورات الضريبية) وكلف الديون(مخاطر العسر المالي) مما يساعدها في تحقيق أفضل العوائد، وأنّ ارتفاع الديون بشكل مبالغ فيه ينعكس في انخفاض العوائد بسبب مخاطر العسر المالي (Leon,2013)، في حين أنّ **نظرية الوكالة**، ترتبط بسلوك المدراء باعتبارهم وكلاء عن الملاك، واحتمالية تفضيل مصلحتهم الشخصية على مصلحة الملاك مما يدفعهم إلى فرض أدوات رقابة على سلوك المدراء من أهمها استخدام الدين بهدف دفع المدراء إلى البحث عن استثمارات مربحة لتوفير تدفقات نقدية وتخفيض تكلفة الوكالة، والعمل بكفاءة لتعزيز أداء المصرف وتخفيض التكاليف المرتبطة (ياره وآخرون، 2020)، وكانت **نظرية الالتقاط** من النظريات الداعمة للعلاقة السلبية بين الرافعة المالية والربحية حيث أنها تركز على تراتبية مصادر التمويل وتؤكّد على أسبقية التمويل الداخلي، وأنّ الديون تأتي بعدها ثمّ إصدار الأسهم بهدف التخلص من الإشارات السلبية المرافقة لإصدار الأسهم، فبحسب هذه النظرية المصارف عالية الربحية من المتوقع أن تستخدم ديون أقل من الشركات منخفضة الربحية(Birru,2012). أما **نظرية توقيت السوق** والتي قدمت من قبل (ياره وآخرون، 2020)،) فترى أنّ المصارف تغير هيكل رأس المال استناداً إلى مقارنة كلفة الاقتراض مع كلفة الأسهم، لذا عندما تكون كلفة الأسهم أقل فإن الشركات تقلل من القروض وتعتمد على أموالها الخاصة في تمويل عملياتها، وعندما تكون كلفة الاقتراض منخفضة فإنها تقوم بالاقتراض شراء الحصص التي أصدرتها (Ahmed etal,2018).

وبالتالي لا يوجد أسلوب موحد في تحديد مزيج التمويل المناسب، وتطوّر النظريات لم يحدد المنطق الذي يقف وراء سلوك المصارف في اتخاذ قرار التمويل والذي ينعكس على أداء المصرف (ياره وآخرون، 2020).

انطلاقاً مما سبق سنحاول من خلال البحث العملي الوصول إلى أثر استخدام المصادر التمويلية المختلفة (ذاتية. خارجية) في ربحية عينة من المصارف الخاصة العاملة في سورية (المصارف التقليدية) خلال فترة زمنية محددة بهدف الوصول إلى نتائج اختبار فرضيات البحث.

النتائج والمناقشة:

مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث من 11 مصرف من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (باستثناء المصارف الإسلامية)، وقد تراوحت سنوات الدراسة لكل مصرف بين 9 و11 سنة.

أداة الدراسة:

تمّ انجاز التحليل الإحصائي بالاعتماد على تحليل الإنحدار لبيان أثر المتغيرات المستقلة الممثلة بمصادر التمويل المختلفة على مؤشر ربحية كل مصرف باستخدام برنامج Spss25.

أولاً: الإحصاءات الوصفية*

تم حساب الإحصاءات الوصفية لمتغير مجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي)كما هو وارد في الجدول رقم (1):

الجدول(1) مجموع حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة

ر. ت	المصرف	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1	بنك عوده – سورية	2,810	27,630	10,779	8,362
2	البنك العربي– سورية	1,622	20,224	7,730	5,733
3	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	3,874	16,457	8,430	3,900
4	بنك الأردن – سورية	1,732	30,163	18,040	8,542
5	بنك الشرق	3,063	45,819	20,942	14,310
6	بنك بيبلوس سورية	17,299	73,973	47,756	18,593
7	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2,305	28,420	11,295	9,329
8	بنك سورية والخليج	4,726	58,522	28,510	18,179
9	بنك سورية والمهجر	3,404	22,071	9,065	6,909
10	بنك قطر الوطني– سورية	5,660	106,954	47,240	36,579
11	فرَنسَبنك – سورية	2,057	117,170	51,168	39,509
12	Total	1,622	117,170	23,154	24,193

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

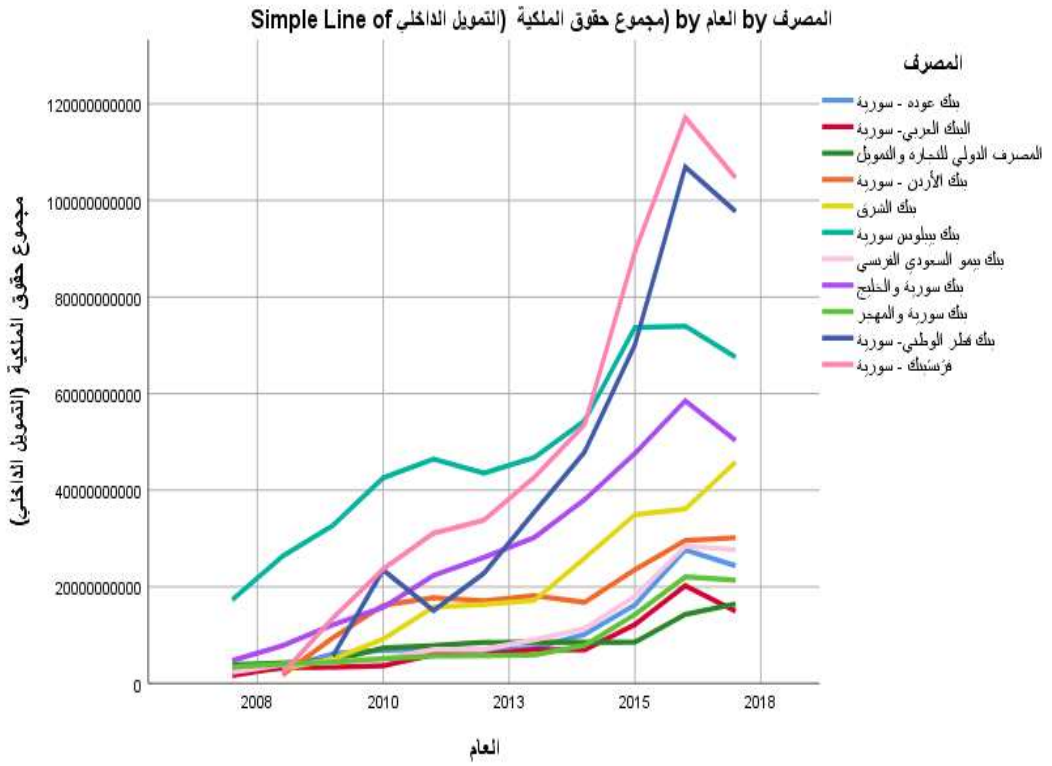
* الأرقام بالملايين الليرات السورية.

يظهر من الجدول رقم (1) أن متوسط مجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي) كان يساوي 23,154 مليون ل .س وقد كان أدنى متوسط هو للبنك العربي– سورية ويساوي 7,730 مليون ل.س وأعلى متوسط لفرَنسَبنك – سورية ويساوي 51,168 مليون ل.س.

كانت أعلى قيمة لمجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي) هي لفرَنسَبنك – سورية وتساوي 117,170 مليون ل.س وأدنى قيمة هي للبنك العربي– سورية وتساوي 16,457 مليون ل.س.

كانت أعلى قيمة للانحراف المعياري لمجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي) هي لفرَنسَبنك – سورية وتساوي 39,509 مليون ل.س وبالتالي يتباين مجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي) لفرَنسَبنك – سورية بشكل أعلى من باقي المصارف (غير الإسلامية) وأدنى قيمة هي للمصرف الدولي للتجارة والتمويل وتساوي 3,900 مليون ل.س وبالتالي يتباين مجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي) للمصرف الدولي للتجارة والتمويل بشكل أقل من باقي المصارف (غير الإسلامية).

ويظهر الشكل الآتي مجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي) لكل مصرف من المصارف قيد البحث:



الشكل(1)مجموع حقوق الملكية (التمويل الداخلي) لكل مصرف من المصارف قيد البحث

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

تم حساب الإحصاءات الوصفية لمتغير مجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) كماهو وارد في الجدول رقم (2):

الجدول(2) مجموع المطلوبات (التمويل الخارجي)

ر. ت	المصرف	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
1	بنك عوده – سورية	33,571	87,372	61,494	17,630
2	البنك العربي– سورية	19,504	51,891	36,330	9,671
3	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	45,096	122,923	68,949	25,707
4	بنك الأردن – سورية	230	22,985	14,117	6,544
5	بنك الشرق	603	33,651	15,515	10,502
6	بنك بيبلوس سورية	15,387	59,220	38,952	12,424
7	بنك بيمو السعودي الفرنسي	68,621	223,357	121,381	52,499
8	بنك سورية والخليج	1,898	54,487	25,946	18,117
9	بنك سورية والمهجر	51,021	173,151	94,330	41,483
10	بنك قطر الوطني– سورية	948	26,649	11,922	8,474
11	فرَنسَبنك – سورية	403	91,571	42,705	31,189
12	Total	230	223,357	49,585	41,923

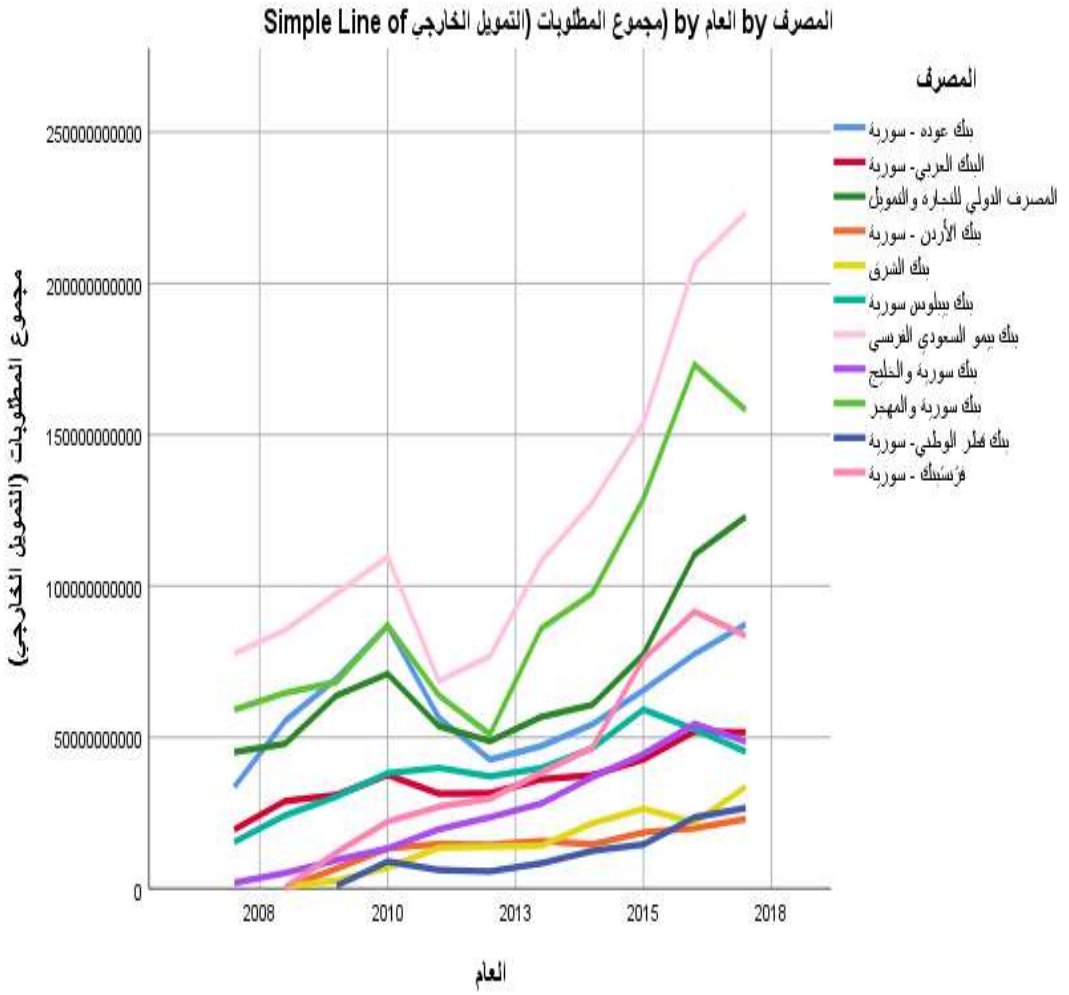
المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

يظهر من الجدول (2) أن متوسط مجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) كان يساوي 49,585 مليون ل.س وقد كان أدنى متوسط هو لبنك قطر الوطني– سورية ويساوي 11,922 مليون ل.س وأعلى متوسط لبنك بيمو السعودي الفرنسي ويساوي 121,381 مليون ل.س .

كانت أعلى قيمة لمجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) هي لبنك بيمو السعودي الفرنسي وتساوي 223,357 مليون ل.س وأدنى قيمة هي لبنك الأردن – سورية وتساوي 230 مليون ل.س.

كانت أعلى قيمة للانحراف المعياري لمجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) هي لبنك بيمو السعودي الفرنسي52,499 مليون ل.س وبالتالي يتباين مجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) لبنك بنك بيمو السعودي الفرنسي بشكل أعلى من باقي المصارف (غير الإسلامية) وأدنى قيمة هي لبنك الأردن – سورية وتساوي 6,544 مليون ل.س وبالتالي يتباين مجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) لبنك الأردن – سورية بشكل أقل من باقي المصارف (غير الإسلامية).

ويظهر الشكل الآتي مجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) لكل مصرف من المصارف قيد البحث:



الشكل (2): مجموع المطلوبات (التمويل الخارجي) لكل مصرف من المصارف قيد البحث

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

تم حساب الإحصاءات الوصفية لمتغير صافي الربح كما هو وارد في الجدول رقم (3):

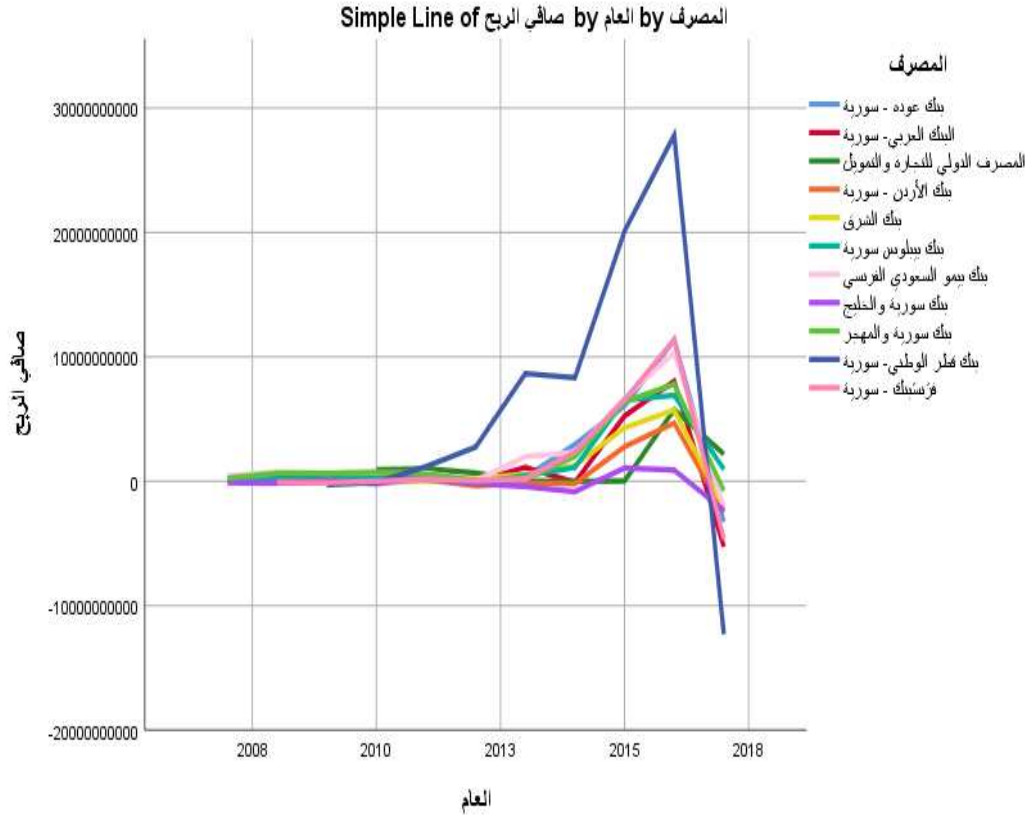
الجدول(3) الإحصاءات الوصفية لصافي الربح

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	المصرف	ر. ت
3,905	1,774	11,382	3,270-	بنك عوده – سورية	1
3,345	951	80,439	5,274-	البنك العربي– سورية	2
1,938	1,319	5,760	2	الدولي للتجارة والتمويل	3
1,952	419	4,679	2,492-	بنك الأردن – سورية	4
2,318	974	5,733	2,123-	بنك الشرق	5
2,604	1,508	6,909	157-	بنك بيبلوس سورية	6
3,485	2,040	10,341	2,094-	بنك بيمو السعودي الفرنسي	7

8	بنك سورية والخليج	2,340	1,068	187-	900
9	بنك سورية والمهجر	755,-	7,801	1,678	2,776
10	بنك قطر الوطني- سورية	12,293-	27,827	6,242	11,899
11	فرَنسَبنك - سورية	4,671-	11,392	1,581	4,412
12	Total	12,293-	27,827	1,609	4,442

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

يظهر من الجدول رقم (3) أن متوسط صافي الربح كان يساوي 1,609 مليون ل.س وقد كان أدنى متوسط هو لبنك سورية والخليج ويساوي 187- مليون ل.س وأعلى متوسط لبنك قطر الوطني- سورية ويساوي 6,242 مليون ل.س .
كانت أعلى قيمة لصافي الربح هي لبنك قطر الوطني- سورية وتساوي 27,827 مليون ل.س وأدنى قيمة هي أيضاً لبنك قطر الوطني- سورية وتساوي 12,293- مليون ل.س.
كانت أعلى قيمة للانحراف المعياري لصافي الربح هي لبنك قطر الوطني- سورية وتساوي 11,899 مليون ل.س وبالتالي يتباين صافي الربح لبنك قطر الوطني- سورية بشكل أعلى من باقي المصارف (غير الإسلامية) وأدنى قيمة هي لبنك سورية والخليج وتساوي 900 مليون ل.س وبالتالي يتباين لصافي الربح لبنك سورية والخليج بشكل أقل من باقي المصارف (غير الإسلامية).
ويظهر الشكل الآتي صافي الربح لكل مصرف من المصارف قيد البحث:



الشكل (3): صافي الربح لكل مصرف من المصارف قيد البحث

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

مصادر التمويل الداخلي (حقوق الملكية) والتمويل الخارجي(الدين) للمصارف عينة الدارسة

من خلال الجدول التالي سيتم مقارنة مصادر تمويل كل مصرف بالنسبة إلى مجموع مصادر تمويله:

الجدول(4) مقارنة مصادر تمويل المصارف عينة الدراسة

ر.ت	البيان	الالتزامات	حقوق الملكية	المجموع	نسبة حقوق الملكية / المجموع	نسبة الالتزامات /المجموع
1	سورية والمهجر	105,694	10,838	116,532	9%	91%
2	بيمو	134,310	14,209	148,519	10%	90%
3	العربي	40,025	9,596	49,622	19%	81%
4	بيبلوس	44,809	11,312	56,122	20%	80%
5	عودة	65,750	15,650	81,400	19%	81%
6	الدولي للتجارة والتمويل	75,205	9,984	85,190	12%	88%
7	الأردن	16,793	4,360	21,153	21%	79%
8	الشرق	18,985	6,181	25,166	25%	75%
9	سورية والخليج	33,613	2,504	36,117	7%	93%
10	فرنسبنك	51,830	10,181	62,012	16%	84%
11	قطر	13,294	39,384	52,679	75%	25%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جداول سابقة

من خلال مقارنة كل مصدر من مصادر تمويل المصارف بالنسبة إلى إجمالي مصادر تمويلها ظهر ازدياد اعتماد المصارف محل البحث على المصادر الخارجية للتمويل الأمر الذي سوف يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمارات و زيادة قدرتها على تنويع منتجاتها المصرفية مما يساهم في جذب الزبائن و المستثمرين على حد سواء، وهذا ينعكس إيجاباً على القيمة السوقية لهذه المصارف،

كما لاحظنا تركّز اعتماد المصارف عينة الدراسة على مصادر التمويل الخارجية لتمويل استثماراتها باستثناء بنك قطر الوطني حيث نلاحظ اعتماد هذا المصرف على حقوق الملكية في تمويل استثماراته.

كما تبيّن تفاوت حجم التزامات المصارف بشكل ملحوظ، فبنك بيمو السعودي الفرنسي يأتي بالمرتبة الأولى من حيث حجم الالتزامات يليه مباشرة بنك سورية والمهجر وبالتالي لهذين المصرفين تأثير على قطاع المصارف في سوق دمشق للأوراق المالية وأي تعثر يصيبهما سوف يكون له تأثير على هذا القطاع في السوق وباعتبار هذا القطاع هو القطاع الأكبر في سوق دمشق للأوراق المالية وبالتالي سوف يكون له تأثير على السوق ككل

وسيتم من خلال اختبار الفرضيات الإحصائية دراسة تأثير اعتماد المصارف على مصادر التمويل المختلفة في زيادة ربحيتها.

ثانياً: اختبار الفرضيات

قبل اختبار الفرضيات تم اجراء تحويل لوغاريتمي للمتغيرات لتجنب مشكلة التوزيع الطبيعي، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى بهدف تقدير نموذج الانحدار المتعدّد. وفي جميع المقارنات تم استخدام بيانات بانل Panel data، حيث توجد ثلاثة نماذج: نموذج الانحدار التجميعي Pooled OLS Model، نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model، ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model، و يمكن عرض هذه النماذج بشكل مختصر كالتالي:

❖ نموذج الانحدار التجميعي: يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البانل داتا حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية أي يهمل أي تأثير للزمن.

❖ نموذج التأثيرات الثابتة: يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية (سلوك كل مصرف) على حدى من خلال جعل معلمة الحد الثابت في النموذج تختلف من مجموعة لأخرى مع بقاء معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة ثابتة لكل مصرف (معلمات الميل ثابتة لكل مجموعة البيانات المقطعية) ويرجع السبب في إدخال الأثار الثابتة للشركات في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من مصرف إلى آخر في المصارف عينة محل الدراسة، ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين المصارف المكونة لعينة الدراسة.

❖ نموذج التأثيرات العشوائية: يفترض نموذج التأثيرات الثابتة أن الخطأ العشوائي له توزيع طبيعي بمتوسط قدره صفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية، كما يفترض ثبات تباين الخطأ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من مجموعات البيانات المقطعية خلال فترة زمنية محددة حتى يكون النموذج صحيحاً، وبالتالي في حال وجود خلل في الفروض السابقة يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية النموذج الملائم.

من أجل الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة تم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects – Likelihood Ratio حيث تنص الفرضية العدم لهذا الاختبار على أن نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الأفضل، في حين تنص الفرضية البديلة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل.

من أجل الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية تم اللجوء إلى اختبار Hausman Test الذي تنص فرضية العدم له على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل، في حين تنصّ الفرضية البديلة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل.

اختبار الفرضيات:

تم اجراء تحليل الانحدار الخطي المتعدد حيث تمّ تقدير نموذج انحدار متعدد Multiple Regression Model وفق المعادلة الآتية:

$$\textbf{LogTotalLiabilities} = \alpha + \beta_1 \textbf{LogTotalEquity} + \beta_2 \textbf{LogNetIncome} + \varepsilon$$

حيث:

LogNetIncome: لوغاريتم صافي الربح.

LogTotalEquity: لوغاريتم التمويل الداخلي (حقوق الملكية).

LogTotalLiabilities: لوغاريتم التمويل الخارجي (الدين).

β_1, β_2 : ميل الانحدار.

α: ثابت المعادلة.

ε: الخطأ العشوائي.

لقد تم التأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطّي متعدد بين المتغيرات المستقلة، باستخدام عامل تضخم التباين Variance Inflation Factors (VIF) كما يلي:

الجدول (4): اختبار الارتباط الخطي المتعدد للفرضيتين المدروستين

المتغيرات المستقلة	عامل تضخم التباينVIF
التمويل الداخلي (حقوق الملكية)	1.001
التمويل الخارجي (الدين)	1.001

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS 25

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيم عامل تضخم التباين أصغر من 5 وبالتالي يمكننا القول بأنه لا توجد مشكلة ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

- **اختيار النموذج المناسب**

تم اجراء اختبار Likelihood Ratio واختبار Hausman من أجل اختيار النموذج المناسب كما يلي:

الجدول (5): اختبار Likelihood Ratio واختبار Hausman للفرضيتين المدروستين

المقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة (اختبار Likelihood Ratio)	قيمة مؤشر الاختبار	55.072315
	الاحتمال .Prob	0.0000
المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية (اختبار Hausman)	قيمة مؤشر الاختبار	9.307363
	الاحتمال .Prob	0.0095

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج EViews 10

يتضح من الجدول رقم(5) أن احتمال الدلالة لاختبار Likelihood Ratio يساوي 0.0000 وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

يتضح من الجدول السابق أن احتمال الدلالة لاختبار Hausman يساوي 0.0095 وهو أصغر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو أفضل من نموذج التأثيرات العشوائية. وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل من كلا النموذجين:

الجدول (6): نموذج الانحدار للفرضيتين المدروستين

Dependent Variable: LOGNETINCOME
Method: Panel Least Squares
Date: 07/21/19 Time: 22:21
Sample: 2007 2017
Periods included: 11
Cross-sections included: 11

Total panel (unbalanced) observations: 84

Variableالتباين	قيمة Coefficientالمعامل	Std.الخطأ المعياري Error	tقيمة-Statistic	Prob.احتمال
C	-42.84844	6.864137	-6.242364	0.0000
LOGTOTALEQUITY	1.594898	0.428073	3.725758	0.0004
LOGTOTALLIABILITIES	1.054295	0.471046	2.238200	0.0283
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
معامل التحديدR-squared	0.641802	Mean dependent var	20.16649	
معامل التحديد Adjusted R-squared المصحح	0.581262	S.D. dependent var	2.207608	
S.E. of regression	1.428543	Akaike info criterion	3.692574	
مجموع المربعاتSum squared resid	144.8922	Schwarz criterion	4.068772	
لوغاريتمLog likelihood	-142.0881	Hannan-Quinn criter.	3.843803	
F قيمة F-statistic	10.60120	Durbin-Watson stat	1.211115	
احتمال الدلالة Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج EViews 10

يظهر من الجدول رقم(6) أن قيمة احتمال الدلالة Prob(F−statistic) للنموذج الانحدار تساوي (0.00000) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي فإن نموذج الانحدار معنوي.

وكانت قيمة احتمال الدلالة (.Prob) للتمويل الداخلي LogTotalEquity تساوي (0.0004) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) **وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للتمويل الداخلي (حقوق الملكية) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للتمويل الداخلي (حقوق الملكية) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.**

كما يظهر من الجدول رقم(6) أن قيمة احتمال الدلالة (.Prob) للتمويل الخارجي LOGTOTALLIABILITIES تساوي (0.0283) وهي أصغر من قيمة مستوى الدلالة (0.05) **وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود أثر معنوي للتمويل الخارجي (الدين) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.**

ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر معنوي للتمويل الخارجي (الدين) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وكانت قيمة معامل التحديد المصحح تساوي (0.581262) وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة تفسر 58.1262 بالمائة من التباينات في صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية و41.8738 بالمائة تعود لعوامل أخرى.

وكانت قيمة معامل الانحدار للتمويل الداخلي (حقوق الملكية) تساوي (1.594898) وهي ذات إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين التمويل الداخلي (حقوق الملكية) وصافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

وكانت قيمة معامل الانحدار للتمويل الخارجي (الدين) تساوي (1.054295) وهي ذات إشارة موجبة أي أن هناك ارتباط طردي بين التمويل الخارجي (الدين) وصافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ومن خلال مقارنة قيمة معامل الإنحدار للعلاقة بين كل من التمويل الداخلي والتمويل الخارجي من جهة وصافي الربح من جهة أخرى نلاحظ أنّ قيمة معامل الإنحدار للتمويل الداخلي أعلى من قيمة معامل الإنحدار للتمويل الخارجي، وهذا يعكس التأثير الأعلى للتمويل الداخلي على صافي الربح للمصارف عينة الدراسة، وبالتالي فإنّ التمويل الداخلي هو المصدر التمويلي الأنسب لتحقيق ربح أعلى، لكن من جهة أخرى على الرغم من المزايا المرتبطة باستخدام التمويل الداخلي كمصدر تمويلي إلا أنّ تركز المصارف في الاعتماد عليه يمنع عنها الإستفادة من المزايا المرتبطة بالاعتماد على مصادر التمويل الخارجية كالوفر الضريبي على سبيل المثال، وهنا لابدّ من الموازنة بين المزايا المرتبطة باستخدام كل مصدر من مصادر التمويل المختلفة أثناء اتخاذ القرار التمويلي بما يحقق أهداف المصرف

- **عرض نموذج الدراسة:**

الجدول (7): جدول التأثيرات الثابتة

BANK	Effect
بنك عوده – سورية	0.551127
البنك العربي– سورية	1.943029
المصرف الدولي للتجارة والتمويل	−1.059909
بنك الأردن – سورية	0.468428
بنك الشرق	0.353418
بنك بيبلوس سورية	−1.881761
بنك بيمو السعودي الفرنسي	0.586336
بنك سورية والخليج	−2.0614
بنك سورية والمهجر	0.709504
بنك قطر الوطني– سورية	2.26788
فرَنسَبنك – سورية	−2.363051

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على نتائج التحليل الاحصائي باستخدام برنامج EViews 10

بالاعتماد على جدول نموذج الانحدار وجدول التأثيرات الثابتة يمكن تمثيل العلاقة بين التمويل الداخلي (حقوق الملكية) والتمويل الخارجي (الدين) وصافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بالمعادلة:

$$\mathbf{LogNetIncome = -42.84844 + 1.594898\ LogTotalEquity + 1.054295\ LogTotalLiabilities + 0.551127\ D_1 + 1.943029\ D_2 - 1.059909\ D_3 + 0.468428\ D_4 + 0.353418\ D_5 - 1.881761\ D_6 + 0.586336\ D_7 - 2.0614\ D_8 + 0.709504\ D_9 + 2.26788\ D_{10} - 2.363051\ D_{11}}$$

حيث:

LogNetIncome: لوغاريتم صافي الربح.

LogTotalEquity: لوغاريتم التمويل الداخلي (حقوق الملكية).

LogTotalLiabilities: لوغاريتم التمويل الخارجي (الدين).

D_1: ثابت بنك عوده – سورية.

D_2: ثابت البنك العربي– سورية.

D_3: ثابت المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

D_4: ثابت بنك الأردن – سورية.

D_5: ثابت بنك الشرق.

D_6: ثابت بنك بيبلوس سورية.

D_7: ثابت بنك بيمو السعودي الفرنسي.

D_8: ثابت بنك سورية والخليج.

D_9: ثابت بنك سورية والمهجر.

D_{10}: ثابت بنك قطر الوطني– سورية.

D_{11}: ثابت فرَنسَبنك – سورية. يؤثر التمويل الداخلي (حقوق الملكية) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

النتائج و المناقشة:

1-يوجد ارتباط طردي بين التمويل الداخلي (حقوق الملكية) وصافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أي كلما زادت حقوق الملكية كلما ارتفع صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2-يؤثر التمويل الخارجي (الدين) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما يوجد ارتباط طردي بين التمويل الخارجي (الدين) وصافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، أي كلما زاد الدين كلما ارتفع صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

3-يفسر التمويل الداخلي (حقوق الملكية) والتمويل الخارجي (الدين) 58.1262 بالمائة من التباينات في صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية و41.8738 بالمائة تعود لعوامل أخرى، وبالتالي يوجد أثر

متوسط للتمويل الداخلي (حقوق الملكية) والتمويل الخارجي (الدين) على صافي الربح للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

4- يؤثّر التمويل الداخلي على ربحية المصارف عينة الدراسة بنسبة أعلى من تأثير التمويل الخارجي على ربحية المصارف.

الاستنتاجات و التوصيات:

1- لاحظنا من خلال عرض مصادر تمويل المصارف عينة الدراسة اعتمادها على مصادر التمويل الخارجية بصورة أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية، وظهر من خلال التحليل الإحصائي أنّ تأثير التمويل الداخلي على ربحية المصارف أعلى من تأثير التمويل الخارجي على ربحية المصارف، بناءً عليه نقترح تركيز المصارف عينة الدراسة على إمكانية الاستفادة من مصادر التمويل الداخلية لديها لتحقيق ربح أعلى.

2- إنّ اتخاذ القرار التمويلي يرتبط بأهداف المصارف الاستراتيجية والتي تصب بتعظيم القيمة السوقية لأسهم المصرف والذي سينعكس على ربحية المصرف، وهذا يستدعي تحقيق التوازن بين مصادر تمويلها بصورة تحقق التوازن بين العائد والتكاليف المرتبطة باستخدام كل مصدر تمويلي، بما يسهم بتحقيق أهداف المصرف وتعظيم الربح.

3- ضرورة تنويع مصادر تمويل المصارف في ظل الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، وما يترتب عليها من صعوبات في الحصول على تمويل خارجي، وهنا يوصي الباحث بالاعتماد على مصادر تمويل أخرى كالأرباح المحتجزة مثلاً بما يحقق الاستفادة القصوى من المصادر المتاحة.

4- نظراً للصعوبات المتعلقة بالحصول على بيانات محدثة، ضرورة تكثيف جهود المصارف، والتوجيه المستمر من قبل السلطات النقدية للتحديث المستمر للبيانات المنشورة، مما يساهم بتكوين قاعدة بيانات متكاملة تساعد الباحثين في هذا المجال على القيام بأبحاثهم بصورة ميسرة الأمر الذي ينعكس على تنمية وتطوير القطاع المصرفي.

5- استخدام طرق قياس أخرى لمتغيرات الدراسة من أجل دعم نتائج هذه الدراسة، مثل قيمة الشركة و ذلك من خلال قياسها بمقاييس أخرى بالاعتماد على الدراسات السابقة.

6- إجراء دراسات لاحقة للمقارنة بين تأثير هيكل رأس المال في صافي الربح للمصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في الشركات من خلال أخذ متغيرات ضابطة أخرى، أو القيام بدراسات مقارنة مع شركات مدرجة في أسواق مالية أخرى.

References:

[1]Ismail, Ashraf (2016*), Determinants of the financial structure and their impact on the capital structure of industrial companies listed on the Palestine Stock Exchange*. Master's Thesis, Department of Business Administration, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University. Palestine.

[2]Bayawat, Muhammad. (2020), *The capital structure and its impact on the financial performance of public shareholding companies listed on the Palestine Exchange*. Master Thesis. Khalel university. Palestine**.**

[3] Bedrouni, Aissal, Azzaoui, khaled. (2020*), The impact of ownership structure and the board of directors on the dividends per share a case study of the Saudi Arabia Stock Exchange Index companies during 2019-2020.* Journal of Economics, Management and Commercial Sciences. . Vol:13,2020

[4] Al-Rubaie, governor; Al-Atawi, Muhannad. (2017), *The impact of market timing theory on the financial structure An applied study of a sample of Egyptian industrial companies*. Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences. p.1-20
[5] Shawawra, Faisal. (2013), *Principles of Financial Management: A Theoretical Framework and Practical Content*. 1st Edition, Dar Al Masirah for Publishing and Distribution, Amman: Jordan.
[6] Muhammad, Yazid (2016), *The impact of the capital structure on the financial performance of companies*. A field study of companies listed on the Damascus Stock Exchange. Syrian. Damascus university.
[7] Nafla, Nzha (2013*), The structural composition of capital and its impact on earnings per share (Applied study on the Damascus Stock Exchange,* Aleppo University.
[8] Yarra, Samer et al. (2020), *The impact of the capital structure on financial performance - an applied study in a sample of American companies*. Journal of Dinars. Issue 20. 136-168
[9] Ahmed,A. Awais,I. " Kashif,M.(2018), *Financial Leverage and firms performance empirical evidence form KSE*". Journal economi. Vol:17, No:1
[10] Birru ,M. (2012*), The impact of capital structure of financial performance of commercial bank in Ethiopia*.Global journal of management and business research V:16 , issues .
[11] Righam, Eugene F.; Houston, Joel F. (2007*, Fundamentals of Financial Management*. South-Western, Div of Thomson Learning; 11th edition.
[12] Gill, Amarjit; Biger, Nahum & Mathur, Neil*,The Effect of Capital Structure on Profitability*. Evidence from the United States" International Journal of Management, Vol. 28,2011.
[13] Leon,J. (2013), *The impact of capital structure on financial performance of listed manufacturing firms in Srilanka* . Global journal of commerce and management perspective, Vol:2, No:5.
[14] Martis,R.(2013*),Capital structure and firms financial performance ,An Empiricalanalysis of the S&P 500.* Master thesis, university (VAN) tilburg, faculty of economicand Management .